

التغيرات الديمغرافية وأثرها على قيم التنمية الوطنية

عتيق العربي¹

¹ جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)

نشر: 2021/06/30

قبل: 2021/06/30

إستقبل: 2021/05/20

ملخص :

عرفت الديموغرافيا في الجزائر ، كوضعية تغيرات هامة بينما كانت في حين الإستعمار أو فيما بعد الإستقلال ؛ ونحن يمكننا توضيح بعض آثار ذلك على المجتمع وآليات فعالياته التقليدية في التنمية والجوانب الأخرى و الميادين ؛ مع النظر إلى إبراز دور القيم المانعة أو السامحة ، وهي أصلا فاعلة في تحريك الظواهر الديموغرافية ، خلال إنشاء صناعات أو بناء مشاريع تقنية او مؤسسات إجتماعية وثقافية وإقتصادية. مثل المدارس ، الجامعات ، المستشفيات أو مراكز سياحية. هادفين من ذلك لتقليص الهجرة أو ضمان المستقبل أو تأسيس لحياة الرفاه. للحفاظ على القيم وروابط المسار الإجتماعي . وما ينتج عنه من حراك متناسق ومتكامل .

الكلمات المفتاحية : السكان ؛ التغيرات الديموغرافية ؛ الجزائر ؛ القيم ؛ تنمية ؛ الهجرة ؛ الإطارات العليا

Demographic Changes and Values of National Development

Abstract:

Algerian demography had known many changes whereas in colonial period or after the independence. We can highlight some effects on Algerian society and its efficiency on development in all sides and champs. Certainly set industrial structures; build technical projects as social establishments for high education; schools; hospitals; touristic centres, in order to minimize migration and save the future life and for comfortable survive; where we save our values and links. What could realize a coordinate mobility and complementary dynamic actions between persons to have good life.

Keywords: Algeria; population; demographic changes; values; social mobility; development; migration

¹ E-mail : manabir333@gmail.com

المقدمة

يتغير المجتمع وتتغير بنياته الهيكلية ومنها تتغير كل المظاهر الاجتماعية و النفسية والإقتصادية و الديموغرافية، حيث يمكن ظهور تجانس جزئي أو شامل يكون من نتائجه حراكا قويا تصاعديا أو تنازليا أو مغيرا للفضل أو نكوصيا للأسوأ. ويكون خالقا آثارا أخرى من الظواهر مثل الهجرة و النزوح إلى المدينة أو العكس أو التصاعد المتدرج للإطارات و المناصب أو إعادة الترتيب الطبقي و تعدد القيم أو تقلصها وتصادمها، أو غلبة لنوع جندر على آخر، والتي تؤسس لحركية جديدة تنسيقية للبنى القديمة أو مغيرة لها جذريا ومن ثم إعادة توزيع سكاني وإعادة تدرس للأطفال وتنوع مصادر العيش وتعدد الأجيال .

تهدف إلى توجيه الرأي العام إلى فهم مقومات النمو و التطور المتناسق مع كل البنى الاجتماعية ونطلق من فرضية أن الاثر الديموغرافي عامل مساعد أو مهدد للتنمية الاجتماعية. وتتخذ المنهج التاريخي التطوري و الوصفي و المقارن و التحليلي للوصول للاهداف العلمية المرجوة من البحث النظري و الوثائقي وليس العملي الميداني والبدائية تكون محاولة إستكشافية وإستطلاعية. تبع كل هذا المنطلق يمكن وضع سؤال إشكالي مؤداه؛ هل هناك واقع ديموغرافي غير معالج؟ وهل أن التغيرات الديموغرافية تحدث جارية بدون نتائج؟ وهل هناك مدونة قيم تتوافق متوازنة مع كافة التغيرات؟ الجواب طبعا تعرضه هذه الورقة من خلال معطيات إجتماعية وإحصائية، لأن كل المحريات تثبت تصادم البنيات الاجتماعية ومعها حتى النظم الفكرية؛ وتتاسبها طرديا أو عكسيا في النمو أو الجمود والتخلف. مما تعكسه المعطيات الإحصائية و البرامج الإنمائية التي تحكمها متطلبات الحراك والتطور المتلاحق.

المبحث الأول الوضع الديموغرافي

1-1 الوضع حين الإستعمار

كان هذا المجتمع الذي يجمع ديمغرافية مختلفة من منطقة إلى أخرى و لكنها لا تختلف كثيرا لذا نجد في إحصائيات سنتي 1872/1861، أن عدد السكان الأهالي كان (600.000⁽¹⁾)، مع العلم أنه سنة 1868/67، كان عاماجدبا ، و لاحقت المواطنين أمراض وماتت بمئاتهم التي يأكلونها و يحرثون ويتنقلون بها .

لقد خلق التيار الإستيطاني نهاية أسطورة الشعب الجزائري من خلال التقتيل الجماعي و الإبعاد نحو الجنوب الأقصى و إفريقيا، و التهجير نحو الجزر الفرنسية و مستعمراتها مثل كاليدونيا. كما مارست فرنسا استغلال المعمرين، من اسبانيا و مالطا، و إيطاليا و سويسرا و ألمانيا، لكي يعوضوا الجزائريين على الأراضي الفلاحية، وتسلموا العقارات بدون مقابل و بدأوا ينتجوا ما يمكن تصديره إلى فرنسا ذاتها، لذا طلب دونالد ميجي مليونين من المعمرين سنة 1857 بعدما ترسبت أقدامهم في الشمال الجزائري بكل عنف و وحشية، كما توقع لبعض وصول أكثر من 6 مليون معمر في سنة 1875⁽²⁾.

و لذلك شكل تصدير المعمرين من أوروبا، خطرا على فرنسا، و أصبح الطرد من الأراضي الفلاحية و المعدنية منهجا ناجحا ضد الاهالي، و لكن فشل المشروع التعميري الذي يجمع الأوربيين في إقامات مشتركة حسب أهداف فرنسا. لقد أخفت القوى الإستعمارية و مراكزها المعلوماتية عدد سكان الجزائر حين المرحلة الأولى للإستعمار، فكانت مرة تقول ب 2 مليون، أو ستة⁽³⁾ في أعوام 1860، حيث بدأت حركة التقوم و التصحيح الإحصائي إلى غاية 1872-1881 بعد أن تم بسط قوتها على المدن الكبرى و الهضاب العليا التي تمثل مناطق الكثافة الجزائرية ومناطق الأراضي الخصبة.

ما يعني أن الجزائريين بلغوا 3 مليون عام 1872 وقد فقدوا 875000 فرد من ضحايا الهجمة الإستعمارية. لقد حدث اضطراب في البنية الاجتماعية للطبقات و السكان، بفعل السلوك المنهجي الوحشي للإستعمار، والذي بدأ يلجم في نهاية السكان الاصليين بعد عام 1871 بعد المجاعات و المعارك مع الاستعمار والهجرة. لقد ترك لنا الإحصاء عدد 2686.024 عام 1866، و عام 1872/1872.012 ما يعني فقدان 561.012 نسمة⁽⁴⁾، وهذا دليل مادي رقمي عن الوحش التعميري المفترض. في حي نجد عدد القادمين من أوروبا كاملة بلغ سنة 1861 إلى 1871 من 192.746

1- مجهول عن أحمد مهساس: الحقائق الإستعمارية و الإستعمار، دار المعرفة، ص14.

2- مهساس، أحمد؛ مرجع سابق، دار المعرفة، ط1، 2007، الجزائر، ص16.

3- نوشي: إحصائيات 1861 / 1872 بإنخفاض 607.799 و إحصائيات 1888 / 72 ب 717.445. عن احمد مهساس م س

4- مهساس، أحمد؛ مرجع سابق، ص23.

إلى 279.731⁵) إن الدراسات التي وضحت تضحيات الشعب الجزائري أعلنت أن هناك ما بين 6 مليون إلى 10 مليون، ضحوا بأنفسهم بالجهاد من جهة وضحية القتل بدون سبب من طرف الإستعمار 130 عاما من الاحتلال وهذا كان من رجال فقط، أما النساء فهناك عدد قليل لم تعط إحصائياته. لقد ساهم سكان الأحياء في خدمة المعمر الأوربي، بدون ثمن وهو في أرضه، فكان مستعيدا في حقوقه و حرته، حيث كانت النشاطات الصناعية والحرفية التي جاء بها الاستعمار، مساعدة لبعض المسالمين من إكتساب الخبرة، ولكن في نطاق ضيق، بينما كان التوسع الفلاحي ثقيل، لم تكن الصناعة تمثل سوى 18% عام 1880 من الانتاج المادي (فلاحة وصناعة) في حين كان تقدم الانتاج الصناعي يتحرك بدرجة 3.1% منذ عام 1880 إلى غاية 1955 بينما الفلاحة كان معدل نموها 1.5% فقط⁶).

2-1 الوضعية الديمغرافية بعد الإستقلال

كان عدد سكان الجزائر حوالي 6 مليون ووصل إلى 12 مليون في سنة 1976م ثم وصل إلى عدد 24 آخر الثمانينات ، ويغلب عليه كما تؤكد كافة الإحصائيات ، حضور الفئة الشابة والفاءات الذكورية قليلا ،على مستوى كثيف على مستوى التركيبة السكانية في الجزائر، وهذا منذ السبعينات. و هنا نذكر أنه الفئة الأقل من 20 حتى 15 سنة تمثل 60 % في عدد 34 مليون. و في 2004 كان 28 % كانت فئة العمر تمثل فئة 15 إلى 19 سنة 38 % من 20 إلى 24 ، و 18 % من 25 إلى 29 سنة .في حين نسبة البطالة حسب ديوان الإحصاء الوطني إلى ديسمبر 1990 هي 22,9 % من الفئة الناشطة التي كانت تمثل 5,855 مليون فرد⁷.

أما بالنسبة للتقسيم النوعي ، نذكر أن 92% كانت رجلا ذكورا من بين تلك الفئة الناشطة و في 2004 . سجلت الإحصاءات 2 مليون عاطل عن العمل من الفئة الناشطة ، في حين كان معدل النمو في حوالي 69% حسب إحصاء الصندوق العالمي للنقد⁸. و بذكر الإحصاءات أيضا ، أن هناك 3213 طفل ضحية تسرب مدرسي، و منهم 847 أنثى، و عمرهم (13 – 16) في حين نجد المجموع الفئة المتمدرسة 7,88 مليون في المدرسة.في هذه المرحلة 2003. 2004. إن هذه الوضعيات تركت آثارا خطيرة على فضاء القيم و السلوك لدى الفئات الشبانية لاحقا و خلقت صراع التموقعا لإجتماعي .

لقد حولت برامج التنمية المستدامة ، و البرامج التكنولوجية الحديثة في الرقمنة و الإدارة الرشيدة، و التخطيط المحلي، إلى تكتيف حملات هجرة و تصدير الإطارات في البلدان المختلفة إلى البلدان المنتجة للتكنولوجيا و العلوم. لذا كانت الأهداف الوطنية للتنمية و التطوير الصناعي برامج رسمية لتكوين الشباب و تدعيم الحدائة العلمية لدى الإطارات الموجودة في السوق المهنية المحلية و الوطنية. فحدثت ديناميكية تغير و تناقل المهن و الأعمال و المهن في كل المؤسسات، إلا أن الخطأ كان غالبا في التخطيط و التنظيم.وقد ذلك أدى إلى عوامة الإقتصاد و النشاط المهني و التجاري إلى كثافة حراك إجتماعي و مهني متوازي. ظهر أثره تنقل كفاءات و تحولات جغرافية من دولة إلى أخرى. حيث سهل نمط المعارف و المعلومات عبر التكنولوجيا الحديثة. في حين كانت هجرات الإطارات و الكفاءات متذبذبة في السابق. حيث نذكر أنه كان هناك 140 مليون مهاجر على المستوى العالمي ، منذ نهاية التسعينات إلى بدايات القرن 21م . و سجلت 75 مليون سنوات 1965، ثم 120 مليون سنة 1990⁹.

و يتم تصنيف هجرة الطلبة إلى الجامعات الأجنبية في مرتبة لابس بما، نظرا لقلة الإطارات و درجة التعلم في الدول المصدرة للهجرة. و سجلت 915.555 سنة 1980 ، و 1.377.216 سنة 1998. حيث كان ظروف التقسيم الدولي للعمل عامل مؤثر في هذه التغيرات.و قد كانت الوجهة دائما و غالبا مع أوروبا و أمريكا الشمالية و من ثم تم حديثا التوجه إلى شرق آسيا.و قد تميزت حركة هجرة الإطارات بين عدة أصناف منها. ما كان تابعا لهيئات رسمية و غيرها كان طبق إرادة شخصية و قد غلبت فئة المستفيدين من منح التعليم العالي على هذه النوعية. كما نضيف إليها فئات تابعة لوزارات أخرى، مستفيدة من مراحل تكوين عالي سريع أو طويل.

⁵- نفس المرجع، ص 23.

⁶- نفس المرجع، ص 106.

⁷-NourdiroHakiki in : les cahiers au laboratoire de changement social , N : 1 . 2007 univ . Alger

⁸-ibid par rapport FMI . par j .Elwatan 21 octobre 2003.

⁹-Hussein Abdelaoui : in cahiers du lab de change N : 1 . 2007 . P 51

مبحث ثاني أثر التغيرات الاقتصادية

1.2 الأثار على التنمية

لقد تمت عملية التغير المظرب من وضع لأخر طبق وضعاً متضارب المنحنيات في التطور أو الإنحدار كما كان زمن فترة إرتفاع سعر البترول الثانية غنية في برامجها للتفعيل في التنمية القاعدية للحاجيات الأساسية من سكن وصرف المياه وطرق وتكوين بالخارج لإطارات التكوين العالي. وهذا ما كان سائداً بين 1970 إلى غاية 1985 م ثم من 2000 إلى 2015م. ولكن هذا لا يخفي النقائص في سوء التسيير وظواهر الفساد الدائمة التي تعشش في ذهنيات العمل والتنظيم في الجزائر بدرجات متفاوتة من مرحلة لأخرى و من نظام لأخر. وقد تركت فسحة الربيع البترولي الفائض إمكانيات التوسيع والتطوير، مما كان سبباً في برامج التنمية الوطنية في الزراعة والصناعة والمؤسسات الاجتماعية، مما يتطلب إطارات عليا جد متخصصة وخاصة في العلوم والتكنولوجيا الصناعية والفلاحة والطب. والتي أساسها تعليم مكثف وموجه للتنمية. وكما كانت منذ السبعينات حتى منتصف الثمانينات. وهذا يرجع إلى عدد المتدربين الذي تكثف هنا وتطور أثره تعليمياً وعلى الخريجين.

ويمكن إعتبار أن التنوع والتوسع الديموغرافي تميز بجانب سلبي و آخر إيجابي، ولكن عدم قراءة التطورات ونسق القيم المحمولة لدى الجزائري، لم تتكيف مع هذه التحولات وما تثيره من صدمات أمام التنمية والتحديث والإندماج الحضاري العالمي. فالتنوع يتطلب حساب الفئات العمرية والفئات حسب النوع والفئات حسب المستوى العلمي والفئات حسب الإختصاص الدقيق وقراءة النشاط الهامشي للخبرة والميدان التي تمثل أيضاً ثروة نابضة للتطور والعصرنة وضمان آليات التقدم التكنولوجي. وذلك ما يساعد على تحكيم في تقدير بناء الهياكل للتعليم والعمل مما يخلق قيماً جديدة للتوافق العالمي والبناء المتكامل في الصناعة والزراعة والصحة والتجارة والتعليم والأشغال والسكن وما تجلبه من تبادل المنافع بين فئات المجتمع وزرع قيم أخرى للتكامل.

2-2 الأثار على تكوين الأطر العلمية

رغم البحوث الأولى، فإن عدد الخريجين كان قليلاً في المراحل السابقة وهي السبعينات رغم البحوث المالية، لأن ظاهرة قلة الإطارات والمتعلمين كانت مشهودة. فكان تصدير المتكويين غالباً في التكوين المهني والمستوى المتوسط. والثانوي وكان هناك رفض خروج الإطارات لحاجة الوطن لها... أما بعد الأزمة الاقتصادية وضعف سعر البترول منذ 1986 فقد، بدأ قلة تدفق الإطارات إلى الخارج¹⁰ وتأكد الإنخفاض منذ الدخول الجامعي 1986. 1987، و حدث إستمرار قلة الهجرة رسمياً حتى منتصف الألفينات. بسبب الأزمة السياسية في الجزائر، بينما كان المهجرات الشخصية متواصلة لإضطراب الوضع السياسي. وفي هذه المرحلة تم تشجيع المتفوقين في البكالوريا بنسبة ضعيفة جداً، مع تفضيل الإتجاه نحو بريطانيا لتسهيل التحكم التكنولوجي العالمي باللغة الإنجليزية وخاصة منذ 1999/98. وهذا ما حدث سنة 2001/2000 حيث 02 طلبة و سنة 2002/2001 01 طالب. ونجد غلبة التكوين في الصيدلة والإعلام الآلي بعدد 48 طالب لكل منهما.¹¹

و تم تعداد 15 في التكنولوجيا و 20 في الطب، بينما غاب الإهتمام بالتوجيه نحو الإتصالات والبتروكيمياء والفلاحة...؟ وهي أهم مجالات التطوير والتنمية في الجزائر.

إلا أن هناك نوع آخر من هجرة الإطارات، يمثل منفذ خروج الإطارات، سواء بعدم الإلتزام بعقود التكوين والعودة للجزائر، أو لجوءهم إلى منافذ أخرى للعمل ومواصلة تكوينات أخرى... وقد كان لبرامج التعاون الدولية مع الجزائر مصدراً لتلك التصديرات وهذه الفئات غالباً لم تكن تتعدى 06 إلى 23 طالب وبعضهم يواصل الهجرة والآخر لا يكمل تكوينه العالي في مدارس التكوين العالية في الخارج وهي المتخصصة. و حيث نجد أن نسبة 12.22 ممن إلتحقوا بهذه المدارس العليا بين سنوات 1994/93، و لغاية 2002/01¹²

¹⁰-Hussein Abdelaoui . opcit . p65.¹¹-Hussein Abdelaoui . opcit . p.¹²-ibid . p 68.

و لكن لب الأزمة هنا يكمن في أثر ديموغرافي، يتمثل في تناقص إمكانيات الإحتواء في المدارس أو الجامعات أو مراكز التكوين أو منافذ العمل. ومنها عدم قدرة الدولة على دفع مجموعة كفاءات واعدة للتكوين العالي الدقيق في الجامعات الدولية. نظرا لكلفة التأطير و الرعاية وشروط الدول الجاذبة للكفاءات الاجنبية عنها. وكان ذلك أيضا سببا لتضارب طرق العمل و برامج التعليم العالي محليا ، نظرا لتدفق علوم و تكنولوجيا حديثة على المستوى العالمي ويقابله تدفق اعدادا من الشباب المتوجه للعلم والمعرفة العصرية. وصعوبة وكلفة جذب الخبراء الأجانب للتأطير في الجزائر ،وقلة الأجهزة العلمية و المخبرية للتطبيقات التقنية الحديثة. ونلاحظ إضطراب التوجهات في هذا الموضوع، و عدم الإهتمام بالكفاءات الصحيحة. فقد نسجل بين 1990 – 2000 ثم 2001 /02. غلبة تصدير إطارات أما بعد التدرج و هي فئات مهمة و عالية، و لكن في 2002/03¹³ ظهر تغليب أعدادا من طلبة التدرج، و هي غير كاملة التكوين مع ملاحظة التوجه التكنولوجي غالبا. وقد ذكرت المصادر أن 22177 طالب متكون في فرنسا و 3239 آخر في دول أخرى،¹⁴ لقد ألزمت التزايدات الديموغرافية مجموعة برامج مترافقة مع ذلك، ومنها أعداد متزايدة من المدارس و مراكز التكوين المهني و الجامعات ومناصب الشغل وحصص السكن وتكليف ميزانيات مالية لكل برنامج وعمل. ولكن لا ننسى الأثر الصادم للعولمة و الرملة الذي لا يزال على قيد التوجيه لعدم خبرة المجتمع على هذه الصيغ من الأعمال، والتي تحتاج إلى عقلنة و متابعة ومرافقة دائمة مراعية الإحتياج الوطني النافع و الجالب للثروة والذي يغطي عدم التكافؤ التراتبي للفتات ومناصب العمل وينتج اجهزة وأدوات الإستعمال المحلي وإنقاص العجز المالي للدولة تقليل حجم المخاطرة الإقتصادية الهالكة لقدراتنا والمكلفة لنا أمام فرص التنمية الشاملة إجتماعيا و إقتصاديا.

2-3 هجرة الكفاءات العليا

نجد أنه في سنة 2004 و بالمقابل وصل عدد الجامعيين مليون 2010 و قد وجدنا أن عدد 400.000 إطارات خرجت من الوطن منذ بداية التسعينات، و هذا مع بداية الأزمة السياسية. حيث توجه حراكا طلابيا قويا إلى فرنسا و أوروبا و أمريكا و حتى شرق آسيا (عبد اللاوي ص 85) تمثل أزقة عدم عودة الكفاءات و الإطارات إلى عدة متغيرات إجتماعية و مهنية و أخرى. و قد سجلت سنوات 1979/1967 نسبة 24% من عدد الخارجين إلى الجامعات الأجنبية¹⁵ و يمكن نلاحظ تذبذب الأعداد بين الخارجين و الراجعين. مثال 669 خارج منهم 496 راجع. النقل 2243 خارج، 1987 راجع البناء 333 خارج، 270 راجع. في حين ثبات بين الخروج و الرجوع من إعداد الطلبة، المتكونين في ميدان التربية، و هي 44 مقابل 44، نظرا¹⁶ لإدماجهم السابق في مدارس التربية و حصولهم على منح تكوين سريع أو متوسط بضمائمات مع الوصاية و كذلك البريد و المواصلات حيث نسجل 318 مقابل 318. كما نسجل عودة 50% من عدد الموفدين للخارج في فترة 1995/85 بينما كانت نسب العودة في السبعينات مرتفعة جدا نظرا للتحفيزات المادية و المعنوية التي كانت تقدم. بينما نلاحظ إنخفاض عال في فترة 2003/99 فنجد 20 عائدا 2000/ و 55 عائدا في 2002 ، ما أفرت به مديرية التعاون و التبادل لوزارة التعليم العالي. والأخطر ظهر ذلك في 88/87 و 2001/200 حيث لا نجد سوى نسبة 3.63% من عدد الطلبة راجعين و خاصة بعد 1997 حيث نسبة 0% رجوع. و نلاحظ أن التصديرات المتلاحقة للإطارات تمت غالبا في السبعينات ، الثمانينات نحو البلدان الشرقية لأوروبا و فرنسا لسهولة التعاون معها. و لكن الملاحظة اللاحقة، بدأت توجهات نحو بريطانيا و أمريكا قليلا. بينما عربيا نلاحظ وجود أعداد مهمة تتكون من 147 طالب في العراق في سنة 2003/2002 و لكنهم راحوا ضحية التدخل الأمريكي فيما بعد بينما ضعفت حصص مصر بقوة. و تبع ما يوجد من أنواع المنح الدراسية الجامعية الموجودة، فإن عدد الإطارات التي غالبا هي الحاصلة على الليسانس ، المهندس . فإن نوع المنحة، كان يتراوح بين منح رسمية جزائرية، و أخرى للتعاون ، و هناك علاقات خاصة مثل فرنسا (450) طالب لما بعد التدرج ، الجزائرية المحضنة

¹³-ibid . p 70.

¹⁴-حسين عبد اللاوي: دفتر مخبر التغير الإجتماعي - عدد 2007/1 ص 74.

¹⁵- عبد اللاوي ح ص 80.

¹⁶- اللجنة الوزارية للتكوين بالخارج - تقرير تكوين بالخارج - عبد اللاوي ص 81.

55 منحة لبعث التدرج كذلك. ولسنوات 1990 . 1994¹⁷ في حين نجد غرابة في منح هزلية بعدد 78 للتدرج لمستوى هزل غير مقيم. وكان 73 مقابل 97 بينما إطارات متخرجة كفوؤى بعيدة عن الإستقطاب و الإجتذاب. و قلت المنح الرسمية الجزائرية، في حين إرتفعت فقط منح الإتفاقيات و منح التعاون.....

و أخيرا نلاحظ تكثف عدد الخارجون إلى جامعة أجانب منذ منتصف الألفينات ، و هم متنقلين بصفة حرة و بموارد شخصية ، رغم صعوبة قبولهم في الدول الأجنبية و كذكر منهم 17106 / لسنة 2000 ثم 22032 / 2003 ثم 25511 / 2005¹⁸ حيث إختفت المنح الرسمية . و نلاحظ فرنسا بعدد 22177 طالب سنة 2004. أما حديثا، بعد سيطرة نظام العولمة، فقد إختلقت أنظمة الإقتصاديات و حدث تحرك مضطرب لرؤوس الأموال ، في ظل سيطرة النظم غير رسمية للإقتصاد في الدول المتخلفة و النامية، مما خلف تفاعل كثيف بين العمالة غير نظامية و الهجرة غير النظامية.¹⁹ لذا نجد مثال الجزائر واضحا، حيث نجد سنة 1992 أنه كان 17% من العاملين غير الرسميين من مجموع العاملين ما عدا الفلاحة. و هذا كان بسبب تحرير التجارة و السوق و غلق المؤسسات الإشتراكية و العمومية.

لذلك حدث بالمقابل، هجرة الأدمغة نحو الجامعات الأجنبية حيث التحفيزات عالية و الأجور، تتعدى 5 مرات أجور الدول النامية. حيث مؤسسات البحث و التكوين التطبيقي الحديث، و إمكانية الإبتكار، و تسهيلات العمل و ظروف العيش ممكنة. و يمكن أن نشير أن رغم برامج و دراسات، المعهد العربي للثقافة العمالية و صندوق أمم المتحدة للسكان و مراكز التنمية و التخطيط، إلا أنه النزيه تواصل، و خسرت جراه الميزات المحلية، و تراجع البرنامج الصناعي و التكنولوجي للدول النامية. و خاصة بعد سقوط الكتلة الشرقية الأوروبية التي تساهم كثيرا في إستقبال الإطارات البحثية عن تكوين عالي من الدول النامية. لقد كشفت الدراسات حول الهجرة الجزائرية، أنه كان هناك في سنة 1975 / 215940 ، و إنخفض إلى 15000 سنة 1981 و إرتفع إلى 215940 أسرة²⁰. و حينها كانت الولادات متلاحقة و أطفال وافدين من جهة أخرى ، بينما كان يقل عدد العائدين . أما من حيث الكفاءة، فنذكر أن أطفال الجزائر في الخارج أكثر نجاحا من غيرهم و يبلغ 60% نسبة نجاح في فرنسا²¹ في مستوى ثانوي و 30 لهم مستوى . و 45% لهم كفاءات خبرة مهنية متوسطة سنة 1982/81.. أما معدل العودة، فإن هناك 50 ألف عائد بين 80 / 1984 من بين المهاجرين..

تطورت الوضعيات الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية منذ بداية السبعينات بعد تأميم البترول و تنشيط الحركة الصناعية و الزراعية و التربوية في الجزائر. لذلك كان لازما على السلطة توفير أعداد هائلة من الإطارات لتسيير الآلات و البشر في المصانع و المزارع و الجامعات. فلجأ إلى سياسة إفاد أعداد من الطلبة و الإطارات للتكوين و التعلم الجامعي في الخارج، و لكن هذا كان ضحية إنزلاقات أخرى منها أزمة البيروقراطية في الجزائر أو عدم عودة هؤلاء الإطارات مما خلق Exode des cerveaux هجرة الأدمغة و ضعف الإطارات المحلية غير المكونة. كما عرفت ذلك كل بلدان العالم، و خاصة الهند و الصين و باكستان و الفلبين... و كان مرفأ النزول دائما مراكز العلم و التكنولوجيا و الإقتصاد المزدهر

لقد وصلت نسبة الهجرة في العالم سنة 1990 . 4.5 % من دول متطورة و 1.6 في نامية و كان ذلك طبق²² مستوى النمو الديمغرافي و طبق متغيرات عديدة منها التخلف الإقتصادي. لذا نجد حوالي 13.2 مليون مهاجر يقيمون في العالم المتطور عام 1997.²³ و نذكر أن هناك 49 ألف مهاجر عربي من الكفاءات عام 1976 من بلدان عربية إلى الخارج، كان منهم 24 ألف طبيب و 17 ألف مهندس و 75 ألف من عمال مجالات علمية. و نجد خاصة عدد 57 ألف خبير نحو أوروبا، بين 1962. 1967 نحو كندا في السنة ذاتها، و كانت أمريكا مركز جذب في سنوات 1961. 1975 ، حيث إلتحق بما

¹⁷-Hussein abdellaoui p 72.

¹⁸-ibid p 73.

¹⁹-جريدة عميرة..... ن م س ص 141.

²⁰- جريدة عميرة ن م ص 135 عن المجلس الإجتماعي والإقتصادي تقرير حول الجالية.

²¹- جريدة عميرة ن م ص 137 عن المعهد الفرنسي للإحصاء و الدراسات إقتصادية.

²²- جريدة عميرة. السباق التاريخي و الديمغرافي لهجرة الجزائريين. دفاثر التغير الإجتماعي. كلية علوم الإجتماعية _ جامعة الجزائر عدد 01 سنة 2007 ص 139.

²³- جريدة عميرة م س ص 139 _ عن صندوق الأمم المتحدة للتنمية و السكان.

6285 مصري ، 2981 مغربي ، و 918 جزائري.....²⁴. و العجيب في الأمر، أن الدول المستقبلية ، و هي طبعاً متطورة تحصل على مبالغ مذهلة من جراء إستعمال هاته الكفاءات . و منها 13 مليار\$، في آخر السبعينات، في حين كانت متوسط خسارة الدول العربية المصدرة للهجرة 400 مليون دولار كنزيف مالي من خزائنها. أما قيمة الخسارة فكانت بنحو 44742 مليار دولار أي 50% من ديونها نحو الخارج.

3.2 الحراك كمنتوج ديموغرافي :

ونشير هنا بدءاً أننا لسنا بصدد الحراك الإجتماعي السياسي بل النوع الإجتماعي المحض. لذا يوضح لنا المفهوم هذا كيفية إدماج الأفراد في هرمية و تراتبية متتابعة ضمن الإطار الإجتماعي الذي يعيشون فيه؛ سواء أفقياً أو عمودياً ضمن حركية تفاعل متنافر أو متجاذب حسب مقتضيات منطق التعامل الإجتماعي العادي أو الطارئ. كما أنه يعكس لنا كيفيات و إمكانيات تحديد مواقع الأفراد و مكاناتهم في المجتمع المعطى ، و كيفيات تغيير ذلك بالتطور أو بالذكاء العملي و منها كيفيات الصعود أو الإنحدار بدرجات محددة. و إن كان الصعود هو المقصود غالباً. لذلك يمكن وجود حراك عمودي verticale صاعد من المرتبة الإجتماعية و حتى نازل. و يجدر بنا القول أنه في نظام الطبقات الوراثية في الهند ترجع إلى نصوص مقدسة، حيث الثبوت الموقعي، قاعدة إجتماعية. و نذكر هنا أن هناك تغير المرتبة الإجتماعية حسب العائلة أي بين الأباء و الأبناء و هذا ما يسمى (حراك بين الأجيال) و يمكن الكلام عن مسار مهني للفرد (حراك داخل الأجيال) أو للمسار المهني. كما يمكن الإشارة إلى الحراك الذاتي العفوي، و هو حراك طبيعي يفرضه تطور العمر و سنوات الحياة . و هناك حراك طوعي إرادي يقصده و يفعله الفرد تحكمه ظروف التجدد و فرص العيش المتواصلة.

تقسيم حسب المصدر: هناك حراك خام brute و حراك بنوي و حراك صاف

إن **الحراك الصافي**: و هو المشهور الجاري حسب جداول معروفة و التي يمكن وضعها من خلال مجموعة سكانية معينة فيها الكلام ووصف المهنة ، المهن السابقة ، و عدد الممارسين في كل مهنة، و مهن الأباء لذا نطرح إشكالية أخرى و هي نسبة التغيرات في المرتبة، صاعداً أو نازلاً للجيل الواحد تبع الآخر. و هما ما يسمى حراك خام MB مما يطرح نوعين: حراك بنوي و الحراك الصافي.

الحراك الخام: و هو عملية تخضع لتطور و تغير النظام الإجتماعي مثلما حدث مع الحداثة و التقدم الت و التقني ر المدني، حيث النزوح من العمل الفلاحي و التوجه إلى الأعمال والإدارات..

الحراك الصافي ، لا يخضع لتغيرات النظام في شموليته ، و لكن للأفراد بحد ذاتهم ، و إمكانية النهوض و التطور للتغيير أو النزول إلى أسفل أو صعود إلى أعلى.

الحراك الخام = حراك بنوي + حراك صاف

حراك صاف = حراك خام + حراك بنوي

لذلك إن جدول حراك إجتماعي خام يمكن قراءتها في الهوامش من خلال إعطاء مجموع معدلات.

فالحرّك البنوي يوضح تطور الحالات للتوظيف الشامل بين جيلين و من خلال حسابات أخرى، يتوضح الحراك الصافي. مع مراعاة نمو الديمغرافيا. ففي المجتمع الثابت ديمغرافيا بتوزيع separt ثابت للوظائف تعكس صعود فرد يتبعه نزول فرد آخر و هنا يكون الحراك الخام مساوي للحراك الصافي. كما تلعب الولادات دوراً حيث تكون مرتفعة في الطبقات المتوسطة و العليا. (مع مراعاة موقف شخص لكل عائلة) لذا النهضة الصناعية ترفع عدد الوظائف غير البدوية حالياً لذا فإن تطور صاعد معناه éprolétarisation مقابل ثبوت prolétarisation في مجتمع ناشئ مثل الجزائر.²⁵

الحراك: تسيير إلى تنقل الكفاءات عبر مناطق العالم و له أبعاد متعددة فهو ظاهرة إقتصادية و إجتماعية و سياسية في جذورها. و هو خاضع لهويات فاعليها و خاصة الهجرة مع دراسة مصادرها و مرادها.

- هجرة إطارات عليا

- هجرة طلبة لدراسات عليا

²⁴- جوييدة عميرة م س ص 140.

²⁵- عبدلاوي حسين: ملاحظات أولية لدراسة الحراك الدولي للكفاءات الجزائرية في دفاتر مخابر (التغير الإجتماعي) عدد 1 / 2007 ص 56

- تنقل مؤقت لتكوين قصير أو طويل المدى و تریصات
- تنقلات خبراء لإنجاز مشاريع و أعمال في إطار الشراكة أو التعاون العلمي .
- تنقلات دائمة للعمل لممارسة المهن و الأعمال في الشركات الدولية

لذلك فالحرك سيرورة ديناميكية لها تأثير في تحديث أو تخفيض مستوى التطور داخل الدولة أيا كانت. و لكن يبقى ذلك حيث فاعلوه متعددي المخارج إطارات ، يد عاملة بسيطة، طلبة ، الخبراء الدوليين. و لهم هوية إجتماعية و مستوى علمي محدد و لها خبرات مهنية معينة سابقا ، و هم أمام وضعيات معقدة للإندماج في الخارج. و لذلك لهم أثر سلبي أو إيجابي ، بعيد أو قريب في التنمية المحلية و سوق العمل و الهجرة اللاحقة، و حقوق المهاجرين ، التكيف الإجتماعي المهني فهناك مقارنة بتكنولوجية بوجه سلبي للهجرة و مقارنة واقعية قابلة لذلك²⁶ و لكن الأثر المضطرب الواقع هو تكفل المؤسسات. والظواهر هي:- ترقية من وظيفة إلى وظيفة أعلى

- خضوع إلى تكوين عالي
- من إقتصاد محلي إلى إقتصاد معوم
- دخول مجال تنافس راقي بطرق متدرجة
- دور المؤسسات المحلية و الدولية في رفع الكفاءات و الوضعيات (جامعات ، إدارات ، مراكز....)
- دور سوق العمل الدولية في الحراك. هجرة ، إطارات، يد عاملة....)
- أثر تقسيم العمل الدولي في الحراك و تقسيم العمل العلمي...)
- عولمة الإقتصاد من خلال أعمال الإبداع، التصميم، التفكير، بفضل المعلوماتية ITC
- حراك بفضل العمل العلمي الدولي من خلال البحث التطبيقي الميداني.
- ظهور مواضيع مميزة مثل الإدارة الرشيدة التنمية المستدامة ، التخطيط المحلي البيئة ، الوقاية الصحية.

وقد خضع الحراك الإجتماعي المهني لكل تأثيرات العولمة ، و خاصة الكفاءات العليا، العلمية و التقنية حيث لعب التقسيم الدولي لإنتاج المعارف و المعلومات التكنولوجية و ITC دورا فاعلا مؤثرا بشكل ملحوظ، و لكن أثر السيادة الوطنية هو المسهل أو المعوق لذلك . فكان بعثات علمية لتكوين في الخارج. طويل عهد الرفاه بين 1971-1985 ثم قصير عهد الأزمة 1986-2000 ثم عن بعد.... مع ملاحظة رجوع و عدم رجوع من الخارج و صعوبة الإندماج محليا.²⁷ مع مراعاة النوع و الفئة و الهوية و الوضعية.... حيث ترجع الأسباب إلى وضع داخلي و ديناميكية التحولات العالمية... حيث تم ظهور سوق عالمية للمعرفة خاصة بعد تغير إستراتيجية الشركات الدولية في الإدماج المهني و الإجتماعي و تغير مواقع عملها و نقل إطاراتها. وكان لنمو القوى الأسيوية منذ الثمانينات دور آخر. وترجع أكثر الجداول المفسرة للحراك إلى أهمية و قيمة المكانة المهنية ، مما يعكس دور تصنيف الفئات المهنية الإجتماعية CSP في الجداول الحركية لدى أغلب الباحثين²⁸ و حيث يلعب مهنة الأب دورا آخر محمدا للمكانة. و لكن تبقى مهنة الأم مهملة رغم قوة أثرها. كما تبقى الجداول فارغة من التصنيف النازل للحراك لأن ذلك يتطلب توزيع المهن في فئات مرتبة. حيث نجد عموما أنها في أول المقاربات (بدوية ، غير بدوية و ريفية....) و هذا ما نجده معلنا حسب مركز إحصاء فرنسي 1964 ؛ في تصنيف مميز يرتبط بمجتمع صناعي قوي وليس مثل بلادنا ، وكان حسب تعيين عينة و قراءة عدد كل فئة و نسب حضورها. و لكن هناك إقتراح آخر: يحدد الفئات بين 3 ثلاث فئات

26- عبد الاوي ، ح، ن م س ص 58

27- عبد الاوي حسين : ص 53.

1. الفئة القيادية: إطارات صاحبة، مهن حرة، كبار التجار، صناع...)
2. الفئة المتوسطة: موظفون، خدمات عسكري، شرطة، معلم
3. الفئة الدنيا: أجراء، عمال، مساعد العمل

لقد لاحظ الباحثون، أن الحراك يكون أكثر لدى أبناء الموظفين 25% من أبنائهم يصبحوا إطارات و بعض قليل 4 % من عمال يدوي.²⁹ ونجد الحراك عالي لدى أبناء الأجراء، أكثر من الإطارات السامية، و البدويين و أجراء الفلاحة، و عمال غير متخصصين و أقل قوة لدى الموظفين و عمال من أصحاب كفاءات مؤهلين.

2-4 القيم الناتجة عن التدفق الديموغرافي

يلاحظ العلماء، أن الكثافة السكانية يمكنها خلق تصدعات في القيم وظهور قيم جديدة للعمل و الأخلاق و النشاط و المعاملات اليومية؛ في الفضاء العمومي أو في تاليفات المجتمع المدني أو حجم تفعيل المخيال الاجتماعي المتدفق من المواقف المتلاحقة أمام ممارسة الحياة و العيش المشترك والتي يفرضها الرابط الاجتماعي الذي لا يمكن كسره إلا بعد تبليل التمثلات والذاكرات الجمعية للفرد و الجماعة التي يعيش فيها الفرد المعني المرتبط جذريا بقوة التراكم الواعي .والتساند الوظيفي والبنوي للمجتمع .وهذا ما يمكن أن تمثله العناصر الديموغرافية من خطر أو فائدة على المجتمع المعني بها.وهذه العناصر ،يمكن جردها؛ في أمل الحياة، الولادات الحية، تمكين المرأة حسب نسبة تمثيلها ديموغرافيا، الموقف من الهجرة، الموقف من تنظيم النسل، نسبة قبول الولادات المؤنثة أو المذكورة، إحتواء الشباب عدديا، نسبة الزواج المبكر، نسبة الطلاق السريع، تعدد الزيجات ..وكل هذه العناصر خاضعة لمدونة قين مرغبة لها أو منفرة ومقدرة لحجم قبولها.

وهنا لا يخفى علينا أهمية الإستقطاب وما تمثله من إنزياح حركي من وضعية قيمة ديموغرافية إلى وضعية أخرى حيث تنمط المسار الدلينيامي للمجتمع نحو التقدم أو الثبات أو الهلاك .طبق مقتضيات التعولم المعاصر، أي الإلإنخراط في العولمة، أو الإنسحاب أو الإنعزال أو ففتح منافذ ضيقة على الآخر وما يشكله من خطر التخلف و عدم التحكم في التكنولوجيات المعاصرة.وحيث تغلب اليوم مطالب المجتمع الدولي على كل الثقافات .وحيث تسيطر فلسفات القيم على حجم كبير من مساحة التعامل الدولي والإنتحاح الكوني .وذلك نظرا لخطر الإملاءات المطلبية التي ترفعها الأمم المتحدة لدعم القيم العالمية للتحوّل و الحدائث ومراعاة العيش المشترك وتطبيق البراغماتية الإيجابية في التسيير و التفكير و التخطيط .ومنها تبقى العناصر الديموغرافية المذكورة سابقا، مثار تعثرات أو تغيرات حسب شعارات الأهمية المنادية بالسلم و البيئة وحماية الأثار و التنمية المستدامة والتي لا تأتي إلا من جهود محلية وتفعيل قدرات محلية، وما يعني ذلك تكييف للقيم المحلية وإعادة تاطير الكفاءات العليا لتسيير أوضاع جديدة طبق العالمية.لأن القيم كمحددات للمرغوب و المكروه والمنوع تحدد عفويا مسار المطلوب تنمويا وتقدميا.وهذا ما لاحظناه عند مطلب تحديد النسل أو تحطيم الأثار الوثنية أو رفع تمثيل المرأة أو تعليمها أو التهجير أو الحروب الإلإنخراط العولمي المتناقض مع بعض الخصوصيات الثقافية و الدينية لبعض المجتمعات .

3- مناقشة الطرح

تذكر المصادر في الجزائر أنه في سنة 1986 كان هناك نسبة إنخفاض الشباب، وقد ظهر نتيجة تدهور الإقتصاد بسبب قيمة البترول المنخفض .ومنها حدث إنخفاض الإعالة و الرعاية لذلك السبب .وكان يوجد من 10 إلى 12 من المائة من المسنين³⁰ أي بداية إنكشاف مجتمع مشيخ مميز بحجم عالي من الشيوخ

²⁹-Bertaux; Cazeneuve Jean op cit.p218/.220 In;

³⁰ (المغربي، عمر؛ مستقبلات التحولات الديموغرافية وهرانا عريبا، مجلة عمران، ع 35 لعام 2021، مركز الدوحة للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير حول ندوة إستشراف للدراسات المستقبلية 26 تشرين الثاني، نوفمبر 2020 ص225

المعمرين قليلا. وهنا لا يمكن بناء الزمن القادم لأن التغيرات القادمة ميسوس منها ويزيد سوءا بناء الأسرة ومعدل الرعاية لذلك؛ الذي يسيطر عليه النظام الأبوي والأسرة الممتدة والكبرى طبق قيم السلف ومدونة الأخلاق المترامية حتما أو إختيارا .
ولذلك تسهل لنا قراءة الوضع برصد الحلول حيث يمكن تصنيف ثلاث فئات من الفئة المسنة؛ منها علمية ناشطة وعلمية راكدة وأخرى غير مفيدة. فالأولى مهمة وثروة دائمة للوطن حيث هي شريحة تملك الخبرات المترامية وتحفل بمكنوز رمزي يسهل لكل التفاعل معه. رغم تصادم الخبرات والمؤهلات وما تبدعه العلوم الحديثة. لقد تفهم الباحثون اليوم تأثيرات الجانب الديموغرافي على الجانب الاجتماعي والإقتصادي، سلبا وإيجابا. ومنه يظهر لنا توفر حجم الفرص والخدمات المتاحة المرتبطة بالنمو الديموغرافي ويظهر إمكانات التمكين المعروضة للمجتمع والمتأثرة كذلك بالديموغرافيا. ولذلك نجد حسب دراسة قدمتها جماعة باحثين للبنك الدولي حول المغرب الأقصى، أن الفئة النسوية أقل مشاركة في العمل وهي مرتبط بالدخل الإجمالي إقتصاديا وبالخصوبة البيولوجية لدى المرأة من جانب ديموغرافي وصحي، وكذلك حجم تمثيل الإناث في مجموع السكان وخاصة الفئة الناشطة بين 18 حتى 60 ومنها يمكن قراءة التغيرات الأخرى. وقد وجدوا أن نسبة معدل المشاركة للمرأة في مستوى 26.3 من المائة. فقط في المغرب. عام 2004 كحد أقصى أو ذروته. في حين نجد في شمال إفريقيا عموما نسبة 21 من المائة. وذلك كله ليس فقط من عمليات حسابية عفوية بل لها جذور ثقافية كالقيم مثل المنع من العمل أو سماح به، أو دور العمالة أو القدرة الإنتاجية للمرأة أو الأصل الحضري أو الريفي؛ وذلك كله في مسار تناظري للظواهر الجانبية الناتجة عن كل ذلك. مع ملاحظة أن نسبة 78.4 من المغربيات لم تكن تعمل من فئة 15 حتى 65 سنة من العمر مع الأخذ بعين الإعتبار هناك فئة لا تتطلب العمل لسبب قيم ثقافية. ولكن يظهر عامل النوع فنجدا لعام 2018. نسبة 26% حسب السكن فجوة. كنسبة للمشاركة. النسوية في العمل في المغرب .
وهي كنسبة مئوية³¹ مقنعة للبعض وسلبية لدى الآخرين ومرجعها منظور قيمي أصلا .

لقد توضح جليا أن التغيرات الديمغرافية لها مؤثرات إجتماعية و نفسية و إقتصادية و بنبوية و ثقافية مثيرة تعكس كافة التطورات الإيجابية أو السلبية التي تتوافق مع منحى التغيرات المتلاحقة للمجتمع إثر حركيته المتناسقة مع الطوارئ الجارية أو متعطله عن مسار التقدم أو التوازن المفروض مع كل حالة تفصل جديد مفروض من الداخل او من التوقعات العالمية المتجاذبة إقتصاديا أو تكنولوجيا، فالعدد السكاني يؤسس لأنماط سلوكية جديدة وقيم تعامل متجددة ويفرض سياسة جديدة للتعمير و التخطيط و التمدرس و تكوين الإطارات و ضمان منافذ عملها وما تتطلبه مقتضيات التنمية و الإنخراط العالمي في نقل التكنولوجيا و السيطرة على الموارد الداخلية من فلاحه و ثروات معدنية ورأسمال بشري محتاج إلى مواقع التهيكل العلمي و التقني المتواصل في فضاءات قريبة من مواقع العمل أو داخل المؤسسات المهنية الكبرى الجاذبة للأطر العليا و ذات الخبرة الثابتة و المتجددة دائما مع التطورات العلمية و التقنية. وقد تعكس لنا الهجرة و التسرب المدرسي و الحراك الإجتماعي المهني و الطبقي و الجغرافي و القيمي احد أو بعض هذه المظاهر من النتائج المرتبطة باي شكل من التظاهرات اللصيقة بالبناء الإجتماعي ككل من سكان و تعمير و هياكل و مستويات و حجم الوسائل المستعملة. حسب المحلي أو الوطني.
ويمكن ملاحظة الظاهر الديموغرافية وتأثيراتها من خلال قراءة متكاملة للمجتمع و آلياته الفاعلة في تنميته أو تحديده أو إعادة تشكيله وغريته نظمه حسب متغيرات عديدة يصدقها المنهج الإحصائي وأدواته ، وذلك ما يؤكد القول العلمي الملاحظ من كلودين شولي ، "تقوم معالجة المجتمع طبق لمنافذ، محلي إقليمي شامل، وطني، لذلك نجد التحليل الإحصائي يختلف عن كل حالة، ويعطي نتائج كل وضع عن الأخر كما يفرض المنهج الإنتباه إلى أن عينة حالة محلي تختلف عن ماهو جهوي أو إقليمي، حيث تختلف شحنات المحمولات في كل حالة وقوة التندق المحلي في المحلي، أو الإقليمي المتميز. فالمحلي يوحى بالتشابه عموما، أكثر من الإقليمي، ودرجة أكثر من الوطني، ومنها يختلف التوزيع الإحصائي لذلك تبدأ الدراسات المونوغرافية أمام مفترق تقديري للفعل و الأثر المحلية طبق مفارقات فهم المحلي، حيث يفرض التغيير لتحسين فعل الفاعلين وتدخل الجماعات و السوق و إستراتيجية الفاعلين و المنظمين، لذلك هو مرتبط بالمجموعة المتعايشة حسب إمكاناتها وأهدافها ومصيرها ومصالحها ولذا يفرض المقام هنا الوصف و المعاينة و المقارنة ومعالجة البيانات النوعية لتفادي الخلط"³².

³¹ (جلاديس لوييز-أسيفيدو، فلورنسيا دي فيتو، ماتياس موراليس سيردا و. آخرين.... ، "المغرب، البحث عن مشاركة المرأة في القوى العاملة" عن موقع أصوات، من الرابط مدونة البنك الدولي، من "إستطلاع حول إنجازات ومحددات مشاركة الإناث في قوة العمل في المغرب" تحليل إستكشافي. من طرف مجموع باحثين. إطلاع 2021/05/13. على 22 سا

³² (شولي، كلودين، المحلي، تر، مرضي م، دفاتر إنسانيات عدد4 سنة 1999، كراسك وهران، ص 92

لقد كانت الديموغرافيا عاملا قطعيا في وضع سياسات الدول الحديثة لأن كل الديناميكيات البنوية و الوظيفية تفترض رصدتها تقييمها لتحسين برامج جديدة وخطط جديدة للعمل ، سواء في النظام الإشتراكي أو الرأسمالي وقد خلقت هذه المتغيرات الديموغرافية فجوات خطيرة في التكامل الإقتصادي و السياسي وخاصة متغيرات العمر و النوع و عدد الأطر و التدرج الطبقي تكشف مساحة العلاقات الإجتماعية و تدمج العادات الإجتماعية فيما بينها كنتاج حيوي من التدفق الشباني المتجدد . وتمثل الهجرة بنوعيتها منتوجا آخر مع حيوية حراك متناسق .والذي يؤدي بدوره إلى تغير في القيم و المعايير و الإتجاهات و نمط التصورات بشكل معصرن رغم غلبة نمط المحافظة و التقليد . حيث " يتخذ نسق الفعل الإجتماعي من السلوك التفاعلي وخاصة سلوك الدور ، محورا لإهتمامه الرئيسي في تحليله لصور التفاعل الإجتماعي المختلفة بين الأفراد في المجتمع (33) و يظهر ذلك غالبا في الأسرة من خلال دور الأب أو الأم وما يظهر على المكانة الإجتماعية و مسار الأدوار داخل بنية المجتمع الخاضعة لتهيكلات متجددة سلبا أو إيجابا . لكن الأمر بسيط في الجزائر ولا يقلق إذا لاحظنا الصين أو الهند و لكن ينبغي الحذر من إقتصاد الريع أو إبتكار طاقات جديدة لمنافسة البترول و الغاز. لأن الخطر داهم على مداخل التنمية من المدخل الإقتصادي من حيث سوق المنتجات و حجم الإستثمار أو إستهلاكه، الإستثمار و تقسيم العمل ، الدخل ، العمالة ، الأسعار ، ميزان المدفوعات ، الدخل الخام (34) . لقد أسهم علم الجغرافيا و علم العمران الحضري و الأنتروبولوجيا في فهم هذه المفارقات مع حقيقة أن التاريخ هو الذي يوضح التغيرات المتتابعة و تأثيرات أخرى لأن المحلي يختلف مع شبيهه طبق حالة الوسط أو سمات ثقافية أو تنظيم سياسي أو بنية طبيعية . (35) . وهكذا يمكن إعتبار التدفق الجاري للسكان و ضعية غير خطيرة لكن التطورات البسيطة هذه يجب مرافقتها ببرامج إحتوائية لضمان جودة التخطيط و فرض التكامل التنموي و إستغلال الإمكانيات الموجودة و تكيف إرتفاع التمدن في الإبتدائي المقلق الذي فرض العودة لنظام الدوامين و المقاعد الإستشفائية المرتفعة و مناصب الشغل المتزايدة . و ذلك بقراءة علمية سوسولوجية و إقتصادية دقيقة يمكنها تقليص الفوارق بين المناطق المهمشة و مناطق الجذب العالي و تقلص التسرب المدرسي و ضعف النمو عامة . .

وقد أشارت الباحثة المتخصصة (36) أن نسبة 90 من المائة يسكنون الشمال و 42مئوية في الساحل و حده مما يعنى تقدير هذه النسب في التنمية الوطنية مع قراءة كافة المظاهر الهامشية مثل الولادات الحية و الولادات الميتة و هي التي تعكس مستوى الرعاية الصحية و هناك نسبة الفارق بين تعداد و آخر و هي تعكس الهجرة و الوفيات و الحراك الديموغرافي عامة . كما تعكس لنا الثبات أو التناقص السكاني التقيد التقليدي بالقيم . و تخلق الكثافة السكانية خلق كثافة أخلاقية موازية لها بصورتها الإيجابية أو السلبية . و هذا ما يمكن ملاحظته من ثبات العواصم السكانية في الجزائر و هي العاصمة ثم سطيف ثم وهران ثم الجلفة ثم تيزي وزو في الإحصاء الأخير .

وقد كشف لنا مثلا ، التقرير الدولي عن المغرب ، كافة المتغيرات المؤثرة في هذه القضايا . و منه حتى عامل معدل التشغيل و معدل البطالة و حجم الفرص المتاحة و حجم التشغيل المهياو سوق العمل و عدد المناطق الناشطة تجاريا أو صناعيا أو زراعي و حسب التركيز السكاني و الموقع الجغرافي و أثر القيم الثقافية السائدة . يمكن إعتبار كافة التحولات الماشية و الراهنة جدمؤثرة في حركية السكان و محيطهم الإجتماعي و الإقتصادي لأن آليات التفاعل كائنة في كل متغير إثر تصادمه مع متغير آخر أو عدة متغيرات أخرى . حيث أنه ، من خلال الإرتكاسات أو التصاعدات العديدة للتحوّل الديمغرافي ؛ سواء في شكل حراك سلبى أو إيجابى ، يمكن قراءة عدة تظاهرات مقترنة بعوامل التغير كافة ولكنها تبقى خاضعة لمستويات الحد الأقصى للقيم أو تبع مرونة الوعي القيمي المتزايد و حسب عوامل العمر و مستوى التعليم و مستوى الإندماج الحضاري للجماعات المحلية أو للدولة عامة ، مع ملاحظة أن المتغيرات الديموغرافية متكاملة رغم عدم بروز بعضها في الساحة التي تكشف مظاهر الإختلال في كافة الميادين الأخرى . و بما أن الديموغرافيا تركز على الجانب العمري و النوعي ، فإنه غالبا نجد معدل أمل الحياة و نسبة الشيخوخة و معدل القدرة على الإعالة و معدل البطالة و معدل التشغيل غير مطروحة للدراسة متقاطعة للمتغيرات بالنسبة لمناطق البلدان النامية . و المتخلفة . بينما نجدها متطورة في الضفة الصناعية . و قد يظهر أيضا معدل التحديد للنسل و مستوى تطبيقه في بلادنا لأنه يوجد ولكن بدرجات متفاوتة وهو ينقص عن البلدان المطبقه مثل الصين و الهند . و منه قابلية النمو و سرعة النمو و ما ينجر عنهما . و منها الكثافة السكانية ، و معدل الخصوبة ، و معدل الإنتشار

(33) جلبي عبد الرزاق علم إجتماع السكان ، ط1 ، م س ، ، ص 154

(34) جلبي عبد الرزاق ، علم إجتماع السكان ، دار المعارف ، بيروت ، 1984 ، ص 148

(35) شولي ، كلودين ، المحلي دفاثر إنسانيات ، مرجع سابق ، ص 93

(36) عميرة ، جويدة ؛ إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر ، مجلة الباحث ، المدرسة العليا للاساتذة ، الجزائر ، مجلد 03 عدد 04 ، وكل عن الديوان الوطني للإحصاء ، إحصاء سنة 2008 وحواليات إحصائية لسنة 1996 وبعدها و إستشراق السكاني بالولايات لأفق 2030 و مجموعة الإحصائية رقم 116 و سلسلة الإحصاء الإجتماعي 2005 ص 52 . و المجلس الإجتماعي الإقتصادي ، الجزائر .

،ولادات حية، ولادات ميتة، ودرجة الرعاية الصحية، معدل المدينة أو معدل الريف لأن كل هذه المتغيرات فاعلة متحركة طبق إنتقال ديمغرافي إلى وضع آخر لاحق يجر تبعات أخرى .

الخاتمة

يمكن إعتبار أن التغيرات الديموغرافية تؤدي حتما إلى تغيرات إجتماعية أخرى وتكون بصفة محافظة أو بصفة محطمة للنبات السابقة فكرية أو هيكلية وربما يتأثر حتى البناء الجيولوجي و الطبيعي للمنطقة موضع التغيرات هذه. لأن كل تكتف سكاني وكل تغطية مساحية للمكان سوف تغطي الفراغ الجغرافي بالبناء و التعمير وسوف يتم تعرية الأرض القريبة من النباتات كما تساهم في خلق جونفسي وثقافي وإقتصادي متناعم مع كافة التغيرات سواءا بالإيجاب أو بالسلب. مما يتطلب متابعة دقيقة للتغيرات و مسانيرتها و مرافقتها ليتم التحول حسب فائدة الإنسان و يمكن الفهم أن القيم لها دور فعال في تفعيل الحراك السكاني أم لا . لأن الثقافة تتحكم في سلوكيات العامة من البشر ، سواء كانت ثقافة مرجعية أساسية أو ثقافة فرعية . مع الوصول إلى حقيقة عدم بروز دراسات ؛أوما يمثل العناصر غير المعالجة، ومنها مثلا حول نسبة الشباب القادم ،نسبة الشيخوخة الواقعة ، نسبة أمل الحياة ،نسبة تطبيق بتباعد الولادات في القرية أوالمدينة أو الولادات الحية منسوبة إلى عموم الولادات .وظواهر أخرى تؤثر عفويا ودائما في نشاط مع التغير أو زمن الولادات المشهور وهو غالبا بين ديسمبر إلى مارس وهي ما يفرض حلولاً عاجلة لتحضير مصحات التوليد والتمريض للأمهات المعنيات . وقد تحدث آثارا وهي آثار غير مرضية تبدو واضحة في الكثافة الأخلاقية وما ينجر عنها من إنحرافات وكذلك الولادات أو الهجرة أنواع العمل المقصود أو السكن الحضري أو الريفي .وكذلك أن الحراك مكن من تطور متدرج و لكنه منطقي حسب النظام الإجتماعي و ثقافة المجتمع ورواسب الآثار البنوية للمجتمع و أنثروبولوجيا التاريخ و السلوك و القيم المتوارثة.ومن ذلك تتحقق الفرضية وتبين الاهداف المعلنة وتصدق المنهجية المعتمدة كأساس للبحث . مع ملاحظة أن المثال الصيني ناقل للأثر أمامنا و مائل للعيان من الكفاءة و الدقة الغير المتناهية أمام مليار ونصف نسمة .

مراجع

- أحمد مهساس: الحقائق الإستعمارية و الإستعمار، دار المعرفة.
- مهساس،أحمد؛ مرجع سابق، دار المعرفة، ط1، 2007، الجزائر
- نوشي: إحصائيات 1861/1872 إنخفاض 607.799 و إحصائيات 1888 /72 ب 717.445. عن احمد محساس م س
- -حسين عبد اللاوي: دفتر مخبر التغير الإجتماعي- عدد 2007/1
- اللجنة الوزارية للتكوين بالخارج _ تقرير تكوين بالخارج _ عبد اللاوي
- جويده عميرة. السباق التاريخي و الديمغرافي لهجرة الجزائريين. دفاتر التغير الإجتماعي. عدد 01 سنة 2007
- المغربي، عمر؛ مستقبلات التحولات الديموغرافية ورهاناتها عربيا، مجلة عمران، ع 35 لعام 2021
- شولي، كلودين، المحلي، تر، مرضي م، دفاتر إنسانيات عدد4 سنة 1999
- Nourdiro Hakiki : les cahiers au laboratoire de changement social , N : 1 . 2007
- Hussein Abdelaoui : in cahiers du lab de change N : 1 . 2007